

دعت إلى تحري الدقة في نقل المعلومات من مصادرها الصحيحة وعدم الانجراف خلف الشائعات

«الزراعة»: لم نقم حتى الآن بتوزيع أي «جواخير» وما يثار بوسائل التواصل الاجتماعي.. أخبار مغلوطة



■ هيئة الزراعة

جديدة تتضمن الوضوح والشفافية عند التخصيص وتعزير الإنتاجية. وشدد على أن كل ما يتم إثارته من أخبار في وسائل التواصل الاجتماعي عن توزيع مزارع لتربية الأسماك أو قسائم سمكية هي أخبار مغلوطة وشائعات ليس لها أي أساس من الصحة.

وذكر أنه في حال قرر مجلس إدارة الهيئة التوزيع فسوف يتم الإعلان عن ذلك رسمياً من خلال الصحف الرسمية ووسائل الإعلام ويطبق تبعاً للقوانين التي تنظم عملية التوزيع وطبقاً للشروط واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.

ودعا الديحاني المواطنين إلى تحري الدقة في نقل المعلومات من مصادرها الصحيحة وعدم الانجراف خلف الشائعات مؤكداً أن الهيئة سوف تتخذ كافة الإجراءات القانونية تجاه كل من يحاول إشاعة أخبار كاذبة.

أكد المتحدث الرسمي باسم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية طلال الديحاني أن الهيئة لم تقم حتى الآن بأي عملية توزيع أو تخصيص للحيازات سواء كانت لقسائم زراعية أو مزارع سمكية أو القسائم الحيوانية «الجواخير» مبيناً أن «كل ما يثار في وسائل التواصل الاجتماعي بهذا الشأن أخبار مغلوطة وشائعات لا أساس لها من الصحة».

وأضاف الديحاني في تصريح له «كونا» أمس السبت أن الهيئة لم تقم حتى الآن بأي عملية توزيع أو تخصيص للحيازات تطبيقاً لقرار مجلس إدارتها الذي قضى بوقف منح أي حيازات زراعية جديدة تابعة له «الزراعة» إلى حين انتهاء اللجنة المشكلة من وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع من أعمالها ورفع تقريرها واقتراح لأئحة

اللجنة الاستشارية العليا لمواجهة كورونا الدكتور خالد الجارالله إن تفشي «الدلتا» يحصد المتمنعين عن التطعيم، مؤكداً استمرار ارتفاع الإصابات السريري والحرث والوفيات بين غير المطعمين، ولافتاً إلى أهمية تكثيف جهود مكافحة. وأضاف إن في موسم رياح السموم وموجة الدلتا باستمرار ارتفاع متوسط إيجابية الإصابات بين فئات المجتمع حسب الطبيعة السكانية، مؤكداً أن النسبة بين غير الكويتيين أعلى من الكويتيين، مشيراً إلى أن المناطق الجنوبية الأعلى بالإصابة.

أفاد الناطق باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند، أمس السبت، بوجود 36 مركزاً صحياً لتقديم اللقاحات المضادة لفيروس كورونا في سائر محافظات البلاد.

وأوضح أن 31 من تلك المراكز في مراكز الرعاية الصحية الأولية، 15 للقاح «فايزر» و 16 للقاح «أكسفورد»، إضافة لمراكز التطعيم في مشرف وجسر جابر والمستشفى العسكري ومستشفى الحمدي ومركز الحرس الوطني، وذلك لتيسير تلقي اللقاح بسهولة ويسر.

من جانبه قال رئيس



■ عبدالله السند

«القوة» فتحت تحقيقاً لمعرفة أسبابه

«الإطفاء» تسيطر على حريق في 6 محلات تجارية صغيرة بـ«المباركية» دون وقوع إصابات



■ فرق الإطفاء تمكنت من السيطرة على الحريق

أعلنت قوة الإطفاء العام الكويتية أن فرق «الإطفاء» تمكنت من السيطرة على حريق اندلع في 6 محلات تجارية في سوق المباركية مساء أمس الأول، مشيرة إلى أن الأضرار اقتصر على الماديات ولم تسجل وقوع إصابات.

وأوضحت «الإطفاء» في بيان صحفي أن غرفة العمليات تلقت بلاغاً يفيد بنشوب حريق في محلات صغيرة بمساحة 50 متراً مربعاً تقريباً وعلى أتره تم توجيه فرق الإطفاء من مراكز الهلالى والمدينة.

ونذكرت أن الفرق باشرت على الفور بمكافحة الحريق وتمت السيطرة عليه قبل انتشاره للمحلات المجاورة دون وقوع أي إصابات فيما تم فتح تحقيق لمعرفة أسباب الحريق.

المؤشر سجل 15050 ميغاواط

«الأحمال الكهربائية» تقترب من رقمها الأعلى في تاريخ الكويت



■ وزارة الكهرباء والماء

المهندس جاسم النوري، الجميع على وضع القدرة الإنتاجية لمحطات الإنتاج في تلبية احتياجات الدولة. وأشاد النوري بجهود فرق الطوارئ الفنية التابعة لقطاعات الوزارة في معالجة أي مشاكل طارئة في الشبكة الكهربائية، داعياً عملاء الوزارة إلى استخدام التيار وفق احتياجاتهم من دون إسراف.

سجلت مؤشر الأحمال الكهربائية، أمس السبت، 15050 ميغاواط، مقرباً من أعلى حمل قياسي تم تسجيله الصيف الحالي وهو 15070 ميغاواط. وأرجعت وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ارتفاع معدلات استهلاك الطاقة الكهربائية إلى تجاوز درجة الحرارة الـ 50 درجة مئوية، وطمأن وكيل الوزارة بالتكليف،

مما يساهم بتسريع الحصول على التعويضات ويخفض عدد القضايا المعروضة أمام المحاكم

«الداخلية»: 19794 أمر صلح في الحوادث المرورية البسيطة منذ مطلع العام الجاري

الحادث من الانتظار مدة تقارب السنة لحين صدور الحكم للمطالبة بالتعويض كما يؤدي لانخفاض عدد القضايا المنظورة في المحاكم وعدد المراجعين لإدارة تنفيذ أحكام المرور وعدد قضايا الحوادث في الإدارة العامة للتحقيقات.

بالحدث وإصدار تقرير ثم يتوجه المنصر مباشرة إلى شركة التأمين مشيرة إلى أن الإجراءات داخل المخفر تستغرق وقتاً محدوداً من 10 إلى 15 دقيقة. وأشارت الإدارة إلى أن تفعيل المادة 34 من قانون المرور بشأن أمر الصلح يهدف للتخفيف على أطراف

من القضايا المعروضة أمام المحاكم. وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي أن أمر الصلح يتم بعد توجه أطراف الحادث إلى مخفر الشرطة لاتخاذ الإجراءات وتحرير مخالفة مرورية بحق الطرف المتسبب

أعلنت وزارة الداخلية أمس السبت أن قطاع شؤون الأمن العام قام خلال الفترة من 1 يناير إلى 30 يونيو 2021 بإجراء 19794 أمر صلح في الحوادث المرورية البسيطة بعد تفعيل المادة 34 من قانون المرور مما يساهم بتسريع الحصول على التعويضات ويخفض



■ وزارة الداخلية